

إشعار
بإجراء اتفاق رضائي

رقم التسجيل	٢٠٢٥/١٨٦
تاريخ التسجيل	٢٠٢٥/٠٥/٠٧
إسم الجهة الشارية	المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
عنوان الجهة الشارية	بيروت - رياض الصلح - تلة السراي - السراي الكبير
اسم المورد/المقاول	شركة لبيان بوست ش.م.ل.
قيمة العقد والعملية	١٥% من قيمة الاشتراكات الفعلية التي يقوم ببيعها فعلياً

إن تجديد هذا الإتفاق الرضائي يستند إلى أحكام الفقرة (١) من المادة ٤٦/ من قانون الشراء العام، ويقع توفر شروط التعاقد بالتراضي على مسؤولية الجهة الشارية دون سواها.

ملخص لأهم الأحكام والشروط المطلوبة في عقد الشراء:

- أ- تقوم شركة لبيان بوست ش.م.ل. بإستلام الاشتراكات السنوية في الجريدة الرسمية (الورقية والالكترونية) من المشتركين، وتقوم ببيع الجريدة الرسمية الالكترونية ووالورقية وملاحقها في كافة المناطق اللبنانية، بالسعر الرسمي.
- ب- تُسدد شركة لبيان بوست قيمة الاشتراكات الورقية والالكترونية كاملة للمديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء، كل ٣/ أشهر.
- ت- تتقاضى الشركة نسبة ١٥% من قيمة الاشتراكات الورقية التي يتم بيعها فعلياً.
- ث- تتقاضى الشركة من البلديات بدل أجرة توزيع وقدرها /٦,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية سنوياً (يضاف عليها الضريبة على القيمة المضافة) عن كل اشتراك ورقي سنوياً يتم توزيعه للبلديات على العناوين المحددة من قبلهم مسبقاً.
- ج- تتقاضى الشركة من مشتركي القطاع الخاص (شركات - أفراد) بالجريدة الرسمية الورقية بدل أجرة توزيعها وقدرها /٨,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية (يضاف عليها الضريبة على القيمة المضافة) عن كل اشتراك ورقي سنوياً كبدل تسليم اعداد الجريدة الرسمية على العناوين المحددة من قبلهم مسبقاً.
- ح- تتقاضى الشركة من المشتركين (القطاع الخاص والبلديات) مباشرة مبلغ اضافي قيمته /٣٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية عن كل اشتراك في الجريدة الرسمية الالكترونية (يُضاف اليه الضريبة على القيمة المضافة).
- خ- يتوجب على الشركة توزيع اعداد الجريدة الرسمية على الإدارات العامة والمؤسسات العامة الذين تحددهم لها مصلحة الجريدة الرسمية، كما تتعهد بتأمين /٤٠/ مركز توزيع دائم على الأقل في كافة المناطق اللبنانية تخصص لبيع الجريدة الرسمية ضمنها.

تعترف المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء بتجديد اتفاق رضائي مع شركة لبيان بوست ش.م.ل. وذلك بغية تلزيم بيع وتوزيع اعداد الجريدة الرسمية (الورقية والالكترونية) وملاحقها ومحاضر جلسات مجلس النواب وما شابهها من المنشورات الرسمية.

٢٠٢٥/٠٥/٠٧
مدير عام رئاسة مجلس الوزراء
محمود مكّيّه

